تقرير اقتصادي يؤكد أهمية التركيز على قطاع الأسماك لزيادة إنتاجيته والاستفادة المثلى من الموارد البحرية

كتب/ محمد راجح

دعا تقرير اقتصادي إلى أهمية التركيز على قطاع الأسماك لرفع إنتاجيته وزيادة موارده والاستفادة المثلى من هذا القطاع الواعد.
مشدداً على ضرورة معالجة الصعوبات والمعوقات التي يواجهها القطاع السمكي وضخ المزيد من الاستثمارات للنهوض به واستغلال الموارد البحرية بشكل امثل.
وأكد التقرير أن هناك أهمية لتنمية القطاعات الواعدة واستغلال الموارد الطبيعية التي تتميز بها بلادنا ومن ومخزوناً واسعاً من الموارد والأرصدة السمكية.
وطبقاً للتقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، فإن متوسط نمو القطاع السمكي خلال السنوات الماضية لم يتعد الـ١٠٪ وهو معدل منخفض مقارنة بما تمتلكه بلادنا من فرص واعدة ومغرية لاستغلال هذه الثروة بشكل اقتصادي.
وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والتنموية الكبيرة التي تحتلها القطاعات الواعدة غير النفطية في البنيان الاقتصادي إلا أن أداءها لايزال ضعيفاً في الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع التقرير أسباب الضعف الشديد في إنتاجيه القطاع السمكي إلى تخلف أساليب الاصطياد وتدني الاستثمارات الخاصة في هذا المجال فضلاً عن وجود بعض المعوقات المتعلقة بإمكانية التصدير للخارج.
ويرى خبراء اقتصاد أهمية تقوية أطر الشراكة مع القطاع الخاص وإعداد فرص مؤهلة ومهيأة للاستغلال الاستثماري بشكل أمثل في القطاع السمكي والاستفادة من التجارب الناجحة للدول ذات الموارد السمكية.
وتمتلك بلادنا مخزوناً هائلاً من الموارد والأرصدة السمكية في المياه البحرية السيادية تتيح اصطياد ما يقرب من ٤٠٠ ألف طن سنوياً لاكثر من ٣٥٠ – ٤٠٠ نوع من الأسماك والأحياء البحرية.
وبحسب البيانات الرسمية فإن الأنواع المستغلة حالياً من الموارد السمكية تصل إلى ٦٠ نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية والتي تعتبر من الأنواع والأصناف المرغوبة والمطلوبة للاستهلاك المحلي والمؤهلة للتصدير الخارجي.

الأمانة تجتذب ٩ مشاريع استثمارية جديدة بتكلفة ٣,٨ مليار ريال

خاص / الثورة

اجتذبت أمانة العاصمة ٩ مشاريع استثمارية جديدة وذلك خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠١١م .
وكشفت النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن التكلفة الاستثمارية للمشاريع المسجلة بلغت ٣ مليارات و٨٥٣ مليون ريال تمثل ١٤,٣٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري لجميع المشاريع المسجلة في الهيئة وفروعها بالمحافظات خلال نفس الفترة .
وبحسب النشرة فقد بلغت تكلفة الموجودات الثابتة للمشاريع ٣ مليارات و٣١٥ مليون ريال ، بينما يتوقع أن توفر المشاريع فرص عمل تقدر بـ ٣٨٧ فرصة .
وكانت الهيئة العامة للاستثمار وفروعها ومكاتبها بالمحافظات قد سجلت مشروعات استثمارية خلال الربع الأول من العام الجاري تصل إلى ٣٩ مشروعا بتكلفة استثمارية تقدر بـ٢٧ مليار ريال وبموجودات ثابتة تقدر بـ٩ مليارات و٣٨٧ مليون ريال توفر فرص عمل ١٤٥٤ فرصة عمل .
وتعد أمانة العاصمة من أهم المحافظات الجاذبة للاستثمار نظرا لأهميتها السياسية والاقتصادية وتعدد الفرص الاستثمارية وكثافتها السكانية . ومن المتوقع أن تستقطب العديد من المشاريع خلال الفترة القادمة.

٤٨ مليار ريال قيمة تجارة الجملة للسلع المنزلية

خاص/الثورة

■،، كشفت إحصائية حديثة أن إجمالي قيمة إنتاج تجارة الجملة للسلع المنزلية بلغ ٤٨ مليار ريال.
وأظهرت أن قيمة الاستهلاك الوسيط بلغ ٧ مليارات و٥٤٢ مليون ريال، فيما تساهم هذه الأنشطة في القيمة المضافة بنحو ٤١ ملياراً و١٣٦ مليون ريال.
وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء فقد بلغ عدد المنشآت العاملة في تجارة الجملة للسلع المنزلية ٢٠٥٤ منشأة يعمل فيها نحو ٦٠٩٢ عاملاً وعاملة.
وأشارت البيانات الإحصائية إلى أن المنشآت العاملة في هذه الأنشطة تدفع ضرائب غير مباشرة بنحو ٧٩٠ مليون ريال، وأن فائض التشغيل يصل إلى ٣٧ ملياراً و٢٧٥ مليون ريال.
وتشمل تجارة الجملة للسلع المنزلية الأقمشة والأواني المنزلية والأثاث والأفران وتناوير الغاز ومشمعات الأرضيات والسلع الصيدلانية والطبية والعطور ومستحضرات التجميل.

تراجع العجز في الحساب الجاري إلى مليار و٢٠٩ ملايين دولار

خاص / الثورة

تراجع العجز في الحساب الجاري إلى مليار و٢٠٩ ملايين دولار خلال العام ٢٠١٠م وذلك من مليارين و٥٦٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م وبتراجع يصل إلى مليار و٤٥٥ مليون دولار.
ويعد الحساب الجاري المكون الأول لميزان المدفوعات والذي يتمثل في المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية.
وقد ارتفع عجز الحساب الجاري إلى -٢٥٦٤,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٩يمثل حوالي٨,٥٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز بلغ -١٢٥١,٢ مليون دولار وبنسبة ٤,٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ ويعود سبب العجز في هذا الحساب أساساً إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري عام ٢٠٠٩ إلى -٢٠١٢,٨ مليون دولار مقارنة بعجز بلغ حوالي -٣٥٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨ .الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,١٥٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٦,٧٣٪ عام ٢٠٠٩ ,ويعود ذلك إلى تراجع قيمة الصادرات عام ٢٠٠٩ بنسبة أعلى من قيمة الواردات.

دراسة تدعو لانتهاج سياسات نقدية مساندة للحد من ارتفاع الأسعار

كتب / منصور شايع

دعت دراسة اقتصادية حديثة الحكومة إلى انتهاج سياسات نقدية مساندة للحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار وذلك من خلال قيام البنك المركزي بالتحكم بإدارة السيولة المحلية، وضبط عملية الإصدار النقدي، ورفع كفاءة أدوات السياسة النقدية المتعلقة بسعر الفائدة ،وإدارة السيولة وعرض النقود والائتمان، وسعر الخصم بحيث تلعب السياسة النقدية دوراً كبيراً بالتنسيق مع السياسة المالية في الحد من التضخم وتحقيق نمو اقتصادي متوازن والقضاء على البطالة وزيادة الإنتاج والتصدير وإزالة كافة معوقات الاستثمار لخلق استثمارات حقيقية في كافة المجالات .

وطالبت الدراسة التي أعدها الدكتور جميل العريقي أستاذ المالية العامة والحسابات القومية -جامعة تعز حصلت عليها الثورة "بعدم اللجوء لفتح اعتمادات إضافية بالموازنة العامة، وأرفع كفاءة السياسة المالية على نحو يجعل الاهتمام بتنمية كافة الموارد من موارد ثروة وموارد عائدات زراعية وموارد خدمات مختلفة، ورفع كفاءة التحصيل للموارد الضريبية والجمركية والحد من التهرب الجمركي والضريبي ،والحد من النفقات الجارية، وترشيد الإنفاق الاستهلاكي وتكوين مخزون استراتيجي لمواجهة التغيرات الطارئة في أسعار الغذاء ولتحقيق أمن غذائي ومراقبة أسعار الغذاء والخدمات.
ضرورة المعالجة الشاملة للمشكلة الاقتصادية من موارد ونمو وإنتاج واستهلاك واستثمار وادخار وموازنة حكومية بدون عجز بحيث تعالج كافة مظاهر الخلل الهيكلي المرتبط بكافة عناصر الاقتصاد الكلي.
وأوضحت الدراسة أن مشكلة التضخم أصبحت ظاهرة مزمنة في الاقتصاد اليمني، ويعبر عنها بصورة واضحة ارتفاع مستمر في الأسعار، وهذا يؤدي الى التأثير سلباً على التنمية الاقتصادية .. لافتة إلى أن السياسة الاقتصادية التي تم تنفيذها خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تنفيذها من عام ١٩٩٥م حتى ٢٠٠٨م، لم تعط ثمارها الإيجابية في الحد من التضخم على الرغم من أنها حققت نجاحاً نسبياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
وقالت: نتيجة للإجراءات المتعلقة برفع الدعم عن أسعار السلع والخدمات بدءاً برفع الدعم عن القمح والدقيق والسكر والأدوية والحليب ،مروراً بالرفع التدريجي للدعم عن المشتقات النفطية ،ورفع الدعم عن خدمات المياه والكهرباء والاتصالات وخدمات النقل الحكومي بهدف أن تقدم هذه الخدمات بأسعارها الحقيقية وبسبب ارتفاع أقساط التأمين للمخاطر الأمنية المضافة إلى تكاليف الشحن المرتبطة بالسلع المستهلكة المستوردة، فقد أدى ذلك لارتفاع أسعار السلع والخدمات وارتفاع معدل التضخم كما كانت للسياسات المالية التوسعية للحكومات والاعتمادات الإضافية على الموازنات السنوية التي صدرت سنوياً منذ ٢٠٠٠م حتى ٢٠٠٧م ،كانت لها انعكاسات سلبية في زيادة أسعار السلع والخدمات وكانت لها آثار اجتماعية واقتصادية أدت إلى تدهور معيشة الأفراد، وزيادة معدل البطالة، وارتفاع معدلات التضخم.
مبينة أن الزيادة في العرض النقدي نتيجة لارتفاع مصاحب في حجم الأصول الخارجية ،والنفقات العامة ووجود أنماط في المضاربة والاتجار بالعملة المحلية مقابل الدولار وانخفاض في مستوى التحويلات من النقد الأجنبي إلى العملة اليمنية، أدت إلى استمرار الضغوط التضخمية وارتفاع معدل التضخم وضعف بنية الناتج المحلي ،وزيادة الاستيراد ،ونقص الصادرات ،وزيادة الإنفاق الحكومي، وزيادة معدلات التضخم والذي أدى إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح أصحاب عوائد التملك من رأسماليين وصناعيين وتجار وملاك ولغير صالح أصحاب عائد العمل والدخل المحدود، كما أن الخصخصة وإعادة نقل الملكية بالبيع لمؤسسات وممتلكات القطاع العام للقطاع الخاص أدت إلى إعادة توزيع الدخل عن طريق زيادة حصة عوائد التملك من الدخل، كما أن تحديد بند الأجور الحكومية في الموازنة العامة أدى إلى نقص حصة الأجور،وكل ذلك أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم .
وتطرقت الدراسة إلى التضخم وعلاقته بمعدلات الفقر مبينة أن تقليص معدلات الفقر في اليمن غالباً ما يتطلب زيادة الموارد الاقتصادية ،وتوفرها لتحقيق زيادة نمو اقتصادي، حيث معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي أقل من معدل نمو السكان ،وبالتالي يتدهور دخل الفرد في اليمن سنوياً" وذلك سيؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة من الفقر في اليمن ،ومعروف أن لمعدلات التضخم المنخفضة تأثيراً" إيجابياً" على النمو الاقتصادي ،في حين أن لمعدلات التضخم المرتفعة آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي والناتج الحقيقي ، ولذا فإن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصادي اليمني وما يسببه من انخفاض قيمة النقود يؤدي بالوحدات الاقتصادية نحو عدم شراء الأصول المالية، والاحتفاظ بالحسابات الادخارية التي تنعكس في نقص التمويل اللازم للاستثمار، كما أن انخفاض نسب الادخار خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٥م في ظل التضخم أدى إلى خفض تكوين أو تراكم رأس المال ،ومن ثم خفض معدلات النمو، والتضخم بما يعنيه من ارتفاع مستمر في الأسعار،يؤدي إلى شيوع حالة من عدم التأكد في حساب التكاليف الحقيقية المستقبلية وإلى التخلي عن تلك المشاريع المتميزة بطول فترة تحقيقها للنتائج والاتجاه نحو النشاطات الاقتصادية، في فترات استرداد رأس المال المنخفضة كالمضاربة، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم دفع الموارد الاقتصادية في اليمن إلى الابتعاد عن بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الأسماك وقطاع الحرفيات، والميل نحو مجالات النشاط الاقتصادي التي تتميز بسرعة دوران رأس المال وارتفاع معدلات الأرباح.
ولذا فإن التضخم يسهم في تخفيض القوة الشرائية للدخل ،وإضعاف الثقة بالعملة المحلية، وارتفاع الميل إلى الاستهلاك وزيادة أعباء الديون الخارجية. وقد أظهرت العديد من الدراسات الارتباط الدقيق بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي والفقر، حيث أكدت الدراسة التي أجراها البنك الدولي على ١٢٧ بلداً للفترة (١٩٦٠-١٩٩٢) أن ارتفاع معدلات التضخم بما يتراوح بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ سنوياً قد سبب انخفاضاً في متوسط معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن ارتفاع معدلات التضخم إلى ما نسبته ٢٥٪ إلى ٣٠٪ كان له انعكاس واضح في انخفاض معدلات النمو حيث يمارس التضخم دوراً أساسياً في إعادة توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية نتيجة لما يسببه من تفاوت في نمو الدخل النقدي لتلك الفئات، وارتفاع معدلات التضخم باليمن أدى إلى تخفيض مستوى المعيشة للأفراد، خصوصاً ذوي الدخل المحدود والتي انخفضت قدرتهم الشرائية وأصابت دخلهم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخم . كما أن تدني مستوى دخل الفرد في المجتمع اليمني أدى لبروز حالة الفقر، واتساع نطاقه، وتدهور مستوى المعيشة يدل بوضوح على زيادة الفقر ونطاقه في المجتمع.وغالبية السكان في اليمن مرتبطون بالزراعة ويشكلون ٧٤٪من السكان ويحصلون على ١٨٪ من الدخل المحلي وبذلك يتبين أن أغلب السكان في اليمن يحصلون على نسبة منخفضة من الدخل المحلي ولذلك لوحظ زيادة حالات الفقر في الأرياف أكثر من المدن مشيرة إلى أسباب اتساع الفقر في اليمن والتي من أبرزها تزايد معدل التضخم من ٢٠٪ عام ١٩٩١م الى ٧٢٪ عام ١٩٩٤م وهو العام السابق لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتضخم يعيد توزيع الدخل والثروة لصالح أصحاب عوائد التملك من رأسماليين وصناعيين وتجار وملاك ولغير صالح اصحاب عائد العمل والدخل المحدود. والخصخصة بإعادة نقل الملكية بالبيع لمؤسسات وممتلكات القطاع العام للقطاع الخاص وهي تؤدي لإعادة توزيع الدخل المحدود عن طريق زيادة حصة عوائد التملك من الدخل وهذا يؤدي لاتساع تفاوت توزيع الدخل في اليمن . وكذا تحديد بند الأجور الحكومية في الموازنة العامة للدولة كما ورد في برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي يشير إلى نقص حصة الأجور في الدخل المحلي مقابل زيادة حصة عوائد التملك نتيجة للخصخصة ويؤدي لاتساع تفاوت توزيع الدخل في اليمن وارتفاع معدل البطالة ومعدل الإعالة الاقتصادية أحد المؤشرات على حالة الفقر في اليمن، حيث وصلت مؤشرات معدل البطالة إلى ٣٥٪ ومثل هذا المعدل المرتفع للبطالة يزيد من حالة الفقر في اليمن.
أيضا ارتفاع نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبحسب تقديرات البنك الدولي تصل نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٩٩٪عام ١٩٩٤م ،وهذه المديونية تزيد من حالة الفقر في اليمن ،، والاختلال الاقتصادي الكلي والعجز السنوي في الموازنة العامة للدولة، نتج عنه التضخم وتدهور قيمة العملة المحلية، ولأن عجز الموازنة حتى عام ١٩٩٥م يمول الإصدار النقدي الجديد كذلك هو سبب رئيسي للتضخم .
ونوهت الدراسة بأن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي آثاراً على الفقراء أهمها زيادة أسعار الخدمات والسلع الحكومية، أي أن برنامج الإصلاح استهدف رفع أسعار خدمات المياه والكهرباء والهاتف وخدمات أخرى، مثل : خدمات النقل والمواصلات والصحة والتعليم ورفع أسعار منتجات الأسمنت ومشتقات النفط والغاز، بالإضافة لما تضمنه برنامج الإصلاح من رفع ضرائب الاستهلاك وضرائب المبيعات . ولذلك فإن الضرر المباشر من برنامج الإصلاح على الفقراء، هو زيادة أسعار الخدمات والضرائب وتؤدي إلى تخفيض مستويات دخل الفقراء وقدراتهم الشرائية وإزالة دعم القمح والدقيق والأدوية والرفع التدريجي لدعم المشتقات النفطية، ودعم المؤسسات الخدمية التي كانت تقدم خدماتها لذوي الدخل المحدود والفقراء ولذا فإن الضرر الذي يقع على الفقراء هو محصلة تدهور مستوى المعيشة للفقراء، لأن معظم دخل الفقراء موجه للغذاء ولم تستطع بدائل الدعومات من الإعانات وحالات الضمان الاجتماعي أن تحقق التوازن أو تعوض هؤلاء الفقراء.
إلى جانب التجميد والحد من التوظيف في القطاع العام ، وخفض الإنفاق الجاري، وتحديد أجور الحكومة، كل هذه الإجراءات الإصلاحية تضر بالفقراء بشكل غير مباشر، من خلال خفض حصة الأجور في الدخل المحلي.
كما أدت الإجراءات المنفذة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي إلى زيادة معدل البطالة في الاقتصاد، نتيجة لإصلاحات مثل تجميد الحد من التوظيف في القطاع العام، والانخفاض التدريجي للعمالة في الخدمة المدنية، وعدم وجود مشاريع حكومية تستوعب العمالة وكذلك نقص الاستثمارات التي كان من الممكن أن تلعب دوراً فعالاً في استيعاب العمالة. كل ذلك أدى بدوره إلى زيادة معدل البطالة في الاقتصاد اليمني .
وكان لتحرير سعر الصرف الرسمي ورفع السعر الجمركي، ورفع أسعار المشتقات النفطية وهي الإجراءات المنفذة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي تأثير مباشر وضرر على الفقراء، لأن ذلك أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع أسعار المنتجات المحلية والخدمات، وتتضح مؤشرات معدلات التضخم ومعدلات الفقر للسنوات من ١٩٩٥م حتى ٢٠٠٨م فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والفترة اللاحقة.